

الاهتمام بالتعليم وتطويره يعتبر من الجوانب المهمة للأمن القومي لأي دولة، خاصة أن عادات الشعوب، إيجابية أو سلبية، هي نتاج النظام التعليمي الخاص بها، سواء كان مباشراً أو غير مباشر.. وغالباً ما يكون طريق أي نظام تعليمي لأي شعب مفروشاً بالنوايا الحسنة حيث سعى الرواد لتحديث التعليم وتطويره في مصر منذ القدم فكان التعليم الفني من أهم مسببات النهضة قديماً لدى المصريين.

والتعليم الفني هو أساس التنمية التكنولوجية في المجتمعات الحديثة ومن هنا جاءت أهمية وضع معايير أكاديمية لقطاع التعليم الفني للارتقاء بجودته حتى تتم مواجهة التحديات التي تتعرض لها الدول في الوقت الراهن.

ويعتبر التعليم الفني في أي من دول العالم هو المصدر الرئيسي لإمداد سوق العمل بالعمالة الفنية المدربة حرفياً، والتي تلعب دوراً هاماً في تنمية البلاد، ويحظى هذا النوع من التعليم بأهمية كبرى في معظم الدول المتقدمة والتي أيضاً في دور التنمية، سواء من حكوماتها أو من المجتمع الصناعي والتجاري والذي يهمله الحصول على عمالة متعلمة ومدربة.

وتولي بعض الدول التعليم العام اهتماماً كبيراً يفوق بكثير اهتمامها بالتعليم الفني، كما توجد نظرة سلبية للتعليم الفني ومؤسساته ويلتحق معظم من لم يستطع الاستمرار في التعليم العام بالمدارس الفنية على الرغم من الجهود المبذولة من معظم الدول العربية في مجال تطوير أنظمة التعليم الفني من حيث السياسات والأهداف والبنية المؤسسية والبرامج وطرق وأساليب التعليم والتدريب وغيرها

وذلك لسد الفجوة بين متطلبات أسواق العمل ومخرجات المدارس الفنية إلا أنه لا تزال معظم الدول العربية تحتاج إلى بذل مزيد من الجهد لتحسين نوعية مخرجات التعليم الفني ومستويات المهارة المهنية حتى تواكب المستويات العالمية.

وتلبي احتياجات سوق العمل من المهن والتخصصات الجديدة وتساهم في زيادة قابلية التشغيل لخريجي المعاهد والمدارس الفنية بما يؤدي إلى خفض نسبة البطالة بين

هذه الفئة ويزيد من دورها في تلبية الاحتياجات المطلوبة لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول، وكذا المنافسة في سوق العمل الخارجي. وهكذا ترجع أهمية التعليم الفني إلى أنه أحد أهم آليات الدولة في مواجهة البطالة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد. والتعليم الفني نوع من أنواع التعليم الذي يهدف إلى إكساب الفرد قدرًا من الثقافة والمعلومات الفنية والمهارات العملية التي تمكنه من إتقان أداء عمله، وتنفيذه على الوجه الأكمل وينقسم التعليم الفني إلى ثلاث نوعيات تجاري وفندقي - زراعي - صناعي. والتعليم الفني كان أهم أسباب نهضة الأمم وسبيل عزتها، وقاطرة التقدم، ولكن هنا، في مصر، عبئًا وأزمة، لم يتخرج منه عمالة مهرة، أو حتى شبه مهرة، بل تخرج منه طوابير بطالة وبلطجة.

الأغلبية الساحقة ممن يلتحقون به يكونون عادة من ذوي الدرجات المنخفضة في امتحان الشهادة المتوسطة (الإعدادية). وينتمي معظمهم إلى أسر تتسم بالفقر اقتصاديا وفي مصر، لم ينظر إلى التعليم الفني على أنه طريق تعليم يؤدي إلى النهوض والتقدم، بل تم النظر إليه على أنه السبيل لتخفيف الضغط على الجامعات، لم ننظر إلى أن نسبة الشباب في الفئة العمرية ١٨ - ٢٩ وصلت إلى ما يقرب من ٢٠ مليون نسمة، هؤلاء الفئة من الشباب، الذين سيزدادون على المدى القصير، يمثلون فرصة وخطر على مدى السنوات الماضية.

وقد خضع التعليم الفني لخطط كثيرة من التطوير، شارك في وضعها دول عديدة على مستوى عالمي.

ويقال: إن مصر حصلت منذ ١٢ عاماً علي منحة أوروبية بتكلفة ٤٠ مليون دولار تم تخصيصها للنهوض بالتعليم الفني ولكن للأسف وزارة الصناعة استولت على هذه المنحة وقامت بصرفها على إنشاء مبان فاخرة أما المدارس الفنية فلم تحصل منها على أي شيء.

وقد تكاثرت الأقاويل في سوق العمل دائما عن مدى ركود التعليم الفني ومتطلباته الفنية اللازمة لسوق العمل من ورش ومصانع وآلات تكفي لإعداد جيل قادر علي التصنيع والابداع.

فالتعليم الفني لم يحقق أي شيء لأبنائه سوى أن يجعلهم قادرين على الكتابة والقراءة، ويكاد معظمهم لا يفرقون بين الأساسيات والبدائيات، وان الدولة انشأت وزارة للتعليم الفني ثم الغتها ودمجتها في وزارة التعليم ليعود التعليم الفني كما كان تائها ينتظر أن تمتد له يد الرعاية والاهتمام من جديد.

وعلى الرغم من كل ما ينشر في الإعلام وما يتم تداوله على ألسنة الكثيرين عن تدهور التعليم الفني في مصر إلا أن أعداد الطلبة الذين يدرسون بالمدارس الفنية وفقا لبعض الإحصائيات يبلغ أكثر من مليون ونصف المليون طالب، نصفهم تقريبا في المدارس الصناعية والتي تستوعب حوالي ١ مليون والباقي من عدد الطلاب، يأتي بعدها المدارس الثانوية التجارية، ثم في المرتبة الأخيرة المدارس الفنية الزراعية، في حين يبلغ إجمالي طلبة الثانوية العامة في مصر العدد نفسه تقريبا أو يقل قليلا من عدد الطلاب.

لكن هل يدرس هؤلاء الطلاب ما قد يؤهلهم في سوق العمل؟، عن هذا السؤال يجيب أحد مسئول الجودة بأحد المصانع والذي لخص لـ "صوت الأمة" الأمر في جملة واحدة "الطلبة بيجوا ضايعيين من المدرسة"، شارحا أن هؤلاء الطلاب يأتون إلى المصنع ليعملوا بلا أي خلفية عن الآلات والأجهزة، وكيف تعمل التخصصات التي درسوها مثل الكهرباء والميكانيكا.

ويضيف آخر إنه يشعر عند استقبال طلبة الثانوية الصناعية يشعر أنه مازال أمام طفل مولد سيحتاج إلى تعليمه كل شيء في الحياة، ولأجل ذلك يجعله مساعدا للعماله المدربة في البداية حتى يتعلم "المهنة" من البداية، شارحا: "هو ما درس أصلا فلازم يتعلم كل حاجة من الأول وجديد، وما ينفع أحطه في مكان متخصص".

أما عن طريقة التدريس فحدث ولا حرج يقول أحد طلاب الصف الثاني قسم كهرباء بإحدى المدارس الفنية هو ومجموعة من زملائه الوقوف أمام البوابة بدلا من الحضور، «بالفلوس تعمل أي حاجة هنا، تغيب طول السنة وتبقى مكتوب حضور، ممكن كمان متحضرش الامتحان وتتجح ويتهم مدرسين بالمدرسة بأنهم يتعمدون التكيل بالطلاب الراضين لأخذ مجموعات عند المدرسين اللي مبيأخذش مجموعة لازم بسقط في المادة، علشان كده معظم الطلبة تدفع ومش شرط تحضر المجموعة.

ويروى آخر ذكرياته القريبة في إحدى مدارس التعليم الصناعي لم أذهب إلى المدرسة وإذا طلبوا ولى الأمر أجب أي حد قاعد على القهوة وما هي إلا أياما قليلة وأقوم بإعادة القيد بسهولة، وهم عارفين وبسكتوا .

ويعترف آخر بأن النجاح سهل جدا في الامتحانات المراقب أول ما ندخل يقول عاوزكوا في ربع ساعة تخلصوا الامتحان كل اللي معاه كتاب يطلعوا، وفيه مدرسين عاملين تسعيرة للمادة علشان تتجح فيها، وأنا لم أرسب في أي سنة ولا عارف أصلا أي حاجة في الشهادة اللي أخذتها .

الأبشع في هذه المدارس كما يروى طالب آخر هو البلطجة مجموعة من الطلبة بتمارس البلطجة علينا، يفتشونا وياخدوا اللي معانا ومفيش حد يقدر يكلمهم، وكمان يبيعوا الحشيش والبرشام عادى قدام المدرسة لأن أصلا مفيش رقابة وفي عجز وإهمال لكن في المقابل هناك مشروع آخر وهو مشروع التعليم الفني المزدوج، والمعروف باسم "مبارك - كول"، حيث يعتبر أن هذا المشروع أحد أهم مصادر العمالة جيدة التدريب في المصانع، حيث إن هذه المدارس غير مسموح فيها مثلا بالرسوب.

وأن التعليم النظرى والحضور في المدرسة هو يومين في الأسبوع، أما باقي أيام الأسبوع فهي عملية تدريب في المصانع، حتى في فترة الأجازة الصيفية فهناك أيضا

تدريب في المصانع، كما أن هناك ضوابط على الحضور والغياب وهو ما يخلق في النهاية تعليماً منضبطاً ومصدراً جيداً للعمال المدربة.

ووجدنا نموذجاً آخر يحقق نجاحاً باهراً، لكنه بكل أسف إيطالي الجنسية يعرف بـ«الدون بوسكو» في الإسكندرية بينما مدارسنا تغرق في همومها ومشاكلها تبحث عن الحل.

عندما يذكر التعليم الفني في الإسكندرية يذكر معه النموذج الناجح «دون بوسكو»، هذا الصرح الخاص بالتعليم الفني الذي اكتسب شهرته من انتماؤه الإيطالي ومهارة خريجه وعلم المدرسين والمشرفين والمدربين، بالإضافة إلى الالتزام والانضباط وفرص العمل المتوفرة منذ التخرج مباشرة وحسن الإدارة التي تهتم بالتدريب العملي وتوافر الآلات والمعدات والمعامل والعدد

وهكذا الفارق بين تعليم فني على أرض الإسكندرية بنكهة إيطالية تضيف عليه الجدية والالتزام وتفصح الإهمال والتسيب في منظومة التعليم الفني الحكومي التي تدار بالروتين الذي يؤهل للفشل ويضل طريق النجاح.

ومع تردد صياحات وخبراء التعليم بإنشاء هيئة قومية للتعليم الفني والتدريب تتولي جميع الأمور المتعلقة بالتعليم الفني سواء قبل الجامعي أو العالي وتضم كل

ما يتعلق بهذا النوع من التعليم وتشرف عليه إشرافاً فنياً ومهنياً ومادياً كاملاً.

طالب الخبراء بزيادة قدرات الموارد البشرية وتخصيص ميزانية ضخمة وإنشاء مجمعات تكنولوجية تضم المعاهد والمدارس والوحدات التدريبية في مكان واحد وخفض عدد المدارس وتدعيمها بأحدث التقنيات وتجهيز المعامل والورش.

بالإضافة إلى إدخال الماكينات الحديثة لتوفير المزيد من فرص العمل وتدعيم الصناعة الوطنية خاصة أن هذا القطاع عانى كثيراً من الظلم والإهمال.

على أن تتولي هذه الهيئة الإشراف الكامل على التعليم الفني والتأهيل المهني وسينضم إليها جميع المدارس الفنية والتجارية والزراعية.. باعتبار أن الهيئة تمثل خطوة كبيرة للاقتراب من حل مشاكل التعليم الفني.

على أن تمنح الهيئة الجديدة ثلاث مؤهلات من الدبلومات وهي دبلوم الثلاث سنوات ودبلوم فوق المتوسط بعد الثانوية بعامين ومؤهل عال بعد تطوير كل أشكال المؤسسات التعليمية القائمة.

وقد يرى البعض إنشاء هيئة قومية للتعليم الفني لن يحل مشاكله الأزلية المتراكمة منذ سنوات حيث تناسي الوزراء إما سهواً أو قصداً التعليم الفني وأسقطوه من حساباتهم حيث يعاني من مشكلات عديدة فتكاليف إنشاء مدرسة واحدة للتعليم الفني تكفي لبناء ٥ مدارس ثانوية أخرى.

كما أن الطلبة بهذه المدارس والمعلمين أيضاً حقه مهضوم منوهاً إلي أن هذا يؤدي إلي انهيار المنظومة بالكامل فغالبية المدارس للأسف تقتصر لأبسط المتطلبات وفكرة خفض مدارس التعليم الفني قد تكون فكرة مقبولة لكن لا بد من تدعيمها بشكل كامل بشرط أن يتم تجهيز العدد المتبقي من المدارس بأحدث التقنيات حتي يكون لدينا خريج متميز وجاهز لسوق العمل.

**ويمكننا التركيز على أهم المعوقات التي تعرقل نظام التعليم الفني في مصر:  
منها معوقات إدارية وتنظيمية:**

**الأولى:** - انخفاض الكفاءة الإنتاجية سواء بالمعدات والآلات حيث إننا فتحنا المجالات أمام الطلاب للحصول على درجات علمية ابتداء من الدبلوم الفني حتى الدكتوراه لرفع كفاءة منظومة التعليم بشكل عام

**الثانية:** - تتمثل في حوكمة نظام التعليم الفني بمعنى أن هناك العديد من الوزارة تعمل في مجال التعليم الفني هذه الوزارات لا تهتم بهذا القطاع فلا بد أن يكون هناك تكامل بين هذه الجهات للنهوض بها.

**الثالثة:** - هي عدم تفعيل أنظمة الجودة فلا بد أن تتولي هذه الهيئة إنشاء نظم حديثة للجودة في كل مؤسسة للتعليم الفني. على أن أول مهام هذه الهيئة هي إنشاء قاعدة بيانات قومية تضم جميع المدارس الفنية الصناعية والزراعية والتجارية بكل تفاصيلها.

### **ومنها معوقات اجتماعية:**

يعاني التعليم الفني في مصر العديد من المعوقات الاجتماعية لعل أهمها: - النظرة المتدنية من المجتمع لهذا النوع من التعليم، والذي يلتحق به الحاصلين على شهادة إتمام المرحلة الإلزامية الأساسية (الاعدادية). ويتخرج فيه طلاب حاصلين على شهادة متوسطة (دبلوم) لا تسمن ولا تغنى من جوع. بل وأصبح خريجي الشهادات المتوسطة عبء على المجتمع لما يعانيه هؤلاء الطلاب من افتقارهم لمسيرة سوق العمل الحالي.

### **أولاً.. المشكلات المجتمعية..**

نظرة المجتمع المتدنية للتعليم المتوسط ولخريجي هذا النوع من التعليم. حيث كشفت إحدى دراسات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية حول قضايا التعليم في مصر، والتي أجريت على (٢٠٣٥ طالبا وطالبة في ١٧ مدرسة) للتعليم الفني الصناعي بالقاهرة الكبرى

عن أن (٤٢,٨ %) من الطلاب يؤكدون أنهم سيلاقون حالة من تدنى التقدير المجتمعي بعد التخرج و (١٧,٦ %) كثيرون الغياب من المدرسة بسبب رؤيتهم أن التعليم الفني ليس له مستقبل مضمون و (٢٥,٢ %) من أفراد العينة ذكروا أن اختيارهم بمثابة وسيلة للهروب من الثانوية العامة.

**وللقضاء على هذه المشكلة..**

١. عمل حوار مجتمعي على المستوى المحلي والعربي والدولي لتغيير نظرة المجتمع المتدنية للتعليم المتوسط ولخريجي هذا النوع من التعليم. وتوضيح مميزات التعليم الفني وأهدافه وسبل تحقيقها حسب خطط التحسين المقترحة لذلك والتي قد يكون منها الالتحاق بالتعليم الجامعي والتوظيف لسد العجز بالكوادر الفنية الماهرة بالمصانع والشركات. وكذلك التوظيف بالتربية والتعليم لسد العجز في هيئات تدريس المواد العلمية والعملية بالمدارس الصناعية (بعد استكمال عامين دراسيين بالدراسات التكميلية أو الدراسة الجامعية).
  ٢. عدم موائمة الخريج مع ما يتطلبه السوق المحلي والخارجي للعمل. فالمدارس الصناعية بتخصصاتها المختلفة بعيدة كل البعد عن التخصصات الموجودة والمتاحة في سوق العمل والتي في حاجة إلى تدفق أعداد كبيرة من العمالة المدربة ذات المهارة على هذه التخصصات والمفترض أن يكونوا من خريجي المدارس الصناعية غير أن بعض المسؤولين يتعاملون مع التعليم الفني كأنه درجة ثانية من التعليم ومن مظاهر ذلك عدم الاهتمام به ومعاملة خريجه كأنهم عمالة لا وجود لها. ويمنع عنهم استكمال دراساتهم الجامعية إلا بشروط مجحفة يصعب على الكثير منهم تحقيقها، نظرا لأسلوب التعليم المتدني الذي تلقوه في المرحلة الثانوية الصناعية أو ما بعدها.
- المشكلة الرئيسية التي نواجهها في مصر مع هذا النوع من التعليم هي النظرة المتدنية التي ينظرها المجتمع المصري لخريجو المدارس الصناعية بكافة تخصصاتها وأشكالها، وينطبق أيضا على هذا خريجي المدارس التجارية الثانوية والزراعية .



وهذه النظرة هي التي تجعل الإقبال على الالتحاق بالمدارس الثانوية الصناعية أو التجارية غير مشجع إلا اضطرارا نظرا لعدم حصول الطالب أو الطالبة على المجموع الذي يؤهله للالتحاق بالمدارس الثانوية للحصول على درجة الثانوية العامة.

ولحل المشكلة الاجتماعية: يتحقق ذلك بتغيير نظرة المجتمع لخريجي المدارس الثانوية الفنية بكافة تخصصاتها ويكون ذلك بتغيير كامل شامل لوضع هذه النوعية من التعليم ضمن منظومة التعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي.

بمعنى أن يلغى تماما مسمى المدارس الصناعية أو الفنية أو التجارية وأيضا المعاهد فوق المتوسطة، سواء كانت صناعية أو تجارية أو بتخصصات أخرى ويحل محلها مسمى جديد يقبله المجتمع ويضفي على الملتحقين به الاحترام من المجتمع.

وهذا المسمى ليس اختراعاً ولكنه هو المعمول به في كافة دول العالم المتقدمة وغير المتقدمة، وأعنى هنا التعليم من خلال كليات المجتمع - إذا جازت التسمية إذ إن المجتمع المصري يتميز بخاصية خطيرة تسبب كثيرا من المشاكل والحرص للطلبة والطلبات الدارسين، خاصة في المعاهد العليا وليس في الجامعات فتجد خريج المعهد العالي وهو الذي يتساوى في الدرجة العلمية والمعتمدة من المجلس الأعلى للجامعات التي حصل عليها من المعهد العالي مع زميله خريج الجامعة

نجده في حرج شديد عندما يسأل عن الجهة التي حصل منها على درجته العلمية، فتجده يتهرب من الإجابة ويكتفي بالرد بأنه حاصل على درجة البكالوريوس دون أن يشير إلى المصدر الذي حصل منه على هذه الدرجة حتى أنه إذا تقدم لخطبة أي فتاة فإنه يكون في حرج أن يخبر أهل الفتاة المتقدم لها أنه حاصل على درجة علمية من معهد عال خاصة إذا كانت الفتاة حاصلة على درجة علمية مشابهة من جامعة حكومية أو جامعة خاصة.

فما بالك بخريج المدرسة الصناعية التي تعودنا أن من يلتحق بها هم الطبقة الدنيا من الشعب المصري. هنا موطن الداء وسبب النكسة

وعلى هذا فمشكلة التعليم الفني تنحصر في مشكلتين:

الأولى: مشكلة اجتماعية وتتمثل في النظرة المتدنية التي تلاحق خريجي المدارس الفنية كما أوضحت سابقا.

والثانية: مشكلة في مناهج الدراسة والهيكل التعليمي ومناخه ضمن منظومة التعليم بصفة عامة.

أين يكمن داء منظومة التعليم الفني؟ هل الخارطة المرتبكة أم غياب دراسات الجدوى أم تنازع الولاية الإشرافية وتتصل القطاع الخاص من المسؤولية؟

ويرى الدكتور عفت جوهر مستشار وزير التربية والتعليم سابقا، أن مكنم الداء يتمثل في إشراف وزارة التربية والتعليم عليه بل دمجها بها فأصبح اسمها " وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني والتدريب المهني، مضيئاً هذا سبب نكسة التعليم الفني، الذي أصبح يستنزف الملايين من ميزانية الدولة بلا فائدة ولا منتج تعليمي فسوق العمل يبحث عن كفاءات لا تتوافر في الخريجين.

وشدد الدكتور جوهر، على أن الحل الأمثل للتعليم الفني يكمن في فصله عن التربية والتعليم لأنه معني بتأهيل شخص فني وتقني، مشددا على ضرورة وجوب مواكبة التعليم الفني للسياسية العامة للدولة، بحيث توضع برامج التعليم وفق دراسات جدوى لاحتياجات سوق العمل، ومناهج وتخصصات تحقق المستوى المطلوب من الكفاية والكفاءة للخريجين.

والمجتمع شريك في مسؤولية الفشل والعلاج.. والسر في الصورة الذهنية

المجتمع يحاسب، ورجال الأعمال يشكون تدني مستويات الخريجين، لكن أليس للخريجين حقوق؟ ألا يعدون ضحايا مجتمع وصورته الذهنية المشوهة، بنظرته المتدنية العقابية لكل من لم يحالفه الحظ في بلوغ مجموع الثانوية العامة؟

ما ذنب خريج التعليم الفني في ظل منظومة تعليم فاشلة، وأين حقوقه التأمينية والمالية المهذرة في كثير من شركات القطاع الخاص؟!

أسئلة منطقية ينطق بها لسان حال خريجين كثير، وأن عبروا عنها بطرقتهم الارتجالية، نعم المجتمع شريك في المسؤولية.

وعدد من رجال الأعمال أكدوا على أن المنتج التعليمي ضعيف، لكن يتحمل المجتمع مسؤولية النظرة المتدنية لطلاب التعليم الفني، والحل في رأيهم يبدأ بتصحيح تلك الصورة، حتى يقبل النابهين على هذا النوع من التعليم، دون أن ينفوا مسؤوليتهم هم أيضًا.

يري محمد عبد الهادي عمرية موجه عام المرافق الزراعية أن التعليم في مصر يحتاج إلى مقومات لنجاحه لذلك يجب زيادة تخصيص الدعم المالي لهذا القطاع سوف يساعد علي زيادة الدخل القومي للاقتصاد المصري.

ويجعل من التعليم الفني قاطرة التنمية الحقيقية فمنظومة التعليم الفني في دول العالم المتقدم، وفي الاقتصاديات سريعة النمو تحتل مكانة كبيرة، فعلى سبيل المثال ٧٠% من العمالة في ألمانيا "أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي" من خريجي التعليم الفني، وفي سنغافورة "التعليم الفني مبهز"، بحسب وصف الدكتور طارق شوقي، وزير التربية والتعليم الفني، في لقاءه مع الإعلامي أسامه كمال، خلال برنامج "مساء dmc".

وقال: إن خريجي التعليم الفني في سنغافورة يحصلون على رواتب تعادل رواتب مديري البنوك، وأن كوريا والصين تُخرج سنويا مئات الآلاف من العمالة الفنية شديدة المهارة، وهي القدرة على غزو جميع أسواق العالم بإنتاجها للهواتف المحمولة، بل أن هذه الدول أصبحت تصدر هذه الكفاءات للخارج.

وأكد أن منظومة التعليم الفني تحتاج إلى إعادة نظر لمفهوم "الوجاهة الاجتماعية"، ونظرة المجتمع للتعليم الفني، الذي يعد بلا شك قاطرة للتنمية الحقيقية في مصر.

ويجب ان يحتل التعليم الفني والتدريب المهني في الإستراتيجية المستقبلية "رؤية مصر ٢٠٣٠"، مساحة كبيرة ضمن محور الأهداف الاجتماعية، منها تحديد الأهداف الاستراتيجية الخاصة بالتعليم الفني والتدريب، وتستهدف هذه الاستراتيجية طالب التعليم الفني، وأصحاب الأعمال.

وهكذا لا بد أن تبدأ الحلول الفاعلة من الدولة فمنها تنطلق الإرادة السياسية للإصلاح، ومن خطتها التنمية الاستثمارية والصناعية والزراعية المستقبلية يجب أن تنطلق سياسات التعليم الفني.

ويتجلى دور الدولة أن أيضا في راسم للسياسات ومنظم للإمكانيات والاحتياجات، ومحفز للقطاع الخاص على المشاركة، فعندما يجد الخريجين فرص عمل كريمة بأجور عالية سيزداد الطلب على التعليم الفني.

ورجال الأعمال شركاء فهم مستفيدين، والإعلام والمجتمع شركاء في تصحيح الصورة الذهنية، "أن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه" و"إن نبي الله داوود كان يأكل من عمل يده" صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم.

أن الأوان أن نصحح المفاهيم التي توارثناها من أخطائنا المتراكمة من المسؤولين عن العملية التعليمية عامة والتعليم الفني على وجه الخصوص وبالأساليب التربوية والتعليمية في عدد من الكليات المختلفة، والتي يجب إتاحتها لخريجي المدارس الصناعية والفنية وبالإمكانيات المتاحة فيها ولكن بأسلوب التعليم التطبيقي والساعات المعتمدة.

وأن يتم القبول بهذه الكليات بعد أن ينهى الطالب . الطالبة مرحلة الدراسة الثانوية أي أن يلغى بالكامل نظام الثانوية الصناعية أو التجارية أو الزراعية وغيرها أما الحاصلون على شهادة الإعدادية والذين كانوا يتجهون للتعليم الفني لأسباب مادية واجتماعية فيمكن أيضا إلحاقهم بهذه الكليات وتخصيص فصول لهم ومنهج دراسي يؤهلهم للعمل في مهن حرفية بسيطة.

كما يتاح لهم فرصة استكمال دراستهم للحصول على الدبلوم الفني فوق المتوسط الذي تمنحه كليات المجتمع Community Colleges بعد دراسة سنتين أو ثلاث سنوات بعد الثانوية العامة.

ومن ثم يكون لهم أيضا الحق في استكمال دراستهم الجامعية إلى درجة البكالوريوس. وفي النهاية سيكون الطالب . الطالبة متخرجاً من كلية جامعية وليس من مدرسة صناعية وعلى درجة عالية من التعليم والذي يلزم معه تطوير مدرسي التعليم الثانوي الفني.

وإحاقهم بدورات تدريب وتعليم لرفع مستواهم العلمي والمهني والمادي، وإدخالهم في منظومة التعليم التطبيقي بالساعات المعتمدة.

ولابد من التحرر من البيروقراطية التي كانت تعم المنظومة التعليمية في ذلك الوقت ووقت حجرة عثرة أمام تنفيذ العديد من المقترحات المقدمة للقضاء على العديد من السلبيات التي أطاحت بالتعليم الفني.

نحن الآن في حاجة ماسة إلى الانطلاق لتغيير منظومة التعليم قبل الجامعي والجامعي بما يتماشى مع تكنولوجيا التعليم الحديثة والكف عن الاختراعات المرفوضة في الدرجات العلمية التي تمنحها الكليات الجامعية والتي تفرق بين من حصل على درجته من خلال برامج التعليم المفتوح أو هذا الذي حصل عليها من خلال برامج التعليم بالانتساب الموجه. أما من حصل عليها من خلال الدراسة النظامية فهي الدرجة الأصلية، لبيتنا نبتعد عن هذه التفرقة الهزلية في الدرجات العلمية، فهي غير موجودة في أي من دول العالم وتصدر شهادة أو درجة علمية واحدة غير مصنفة طبقاً لأسلوب تلقى المادة العلمية.

بالإضافة إلى التفكير في مقترح إنشاء وزارة أو هيئة مستقلة خاصة بالتعليم الفني فقط منفصلة تماماً عن وزارة التربية والتعليم تقوم بتقديم خدمات التعليم الفني والتدريب المهني حيث إن هذه الهيئة سوف تتولي الإشراف الكامل على التعليم الفني وسوف يتم ضم جميع المدارس الفنية الصناعية والتجارية والزراعية إليها حيث إن هذه الهيئة سوف تلغي ازدواجية اتخاذ القرارات وتوحد سياسة العمل وتقوم بوضع آليات ترتقي بالتعليم الفني في مصر.